الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاثنين

6 **ذو القعدة** 1435 – 1 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	12
حقوق الانسان في العالم	28

"العدل" تدرب القضاة على حقوق الإنسان والتعاملات الإلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720572.htm

عبدالله الداني (جدة)

نظمت وزارة العدل ممثلة بالإدارة العامة لتدريب القضاة ست ورش عمل لأصحاب الفضيلة بأبها والرياض.

ففي مدينة أبها تناولت ورشة عمل هيئات حقوق الإنسان التي قدمها عضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني مفهوم حقوق الإنسان في الفقه الإسلامي والتصوير الغربي والميثاق العالمي لحقوق الإنسان في الشريعة ومواثيق واتفاقيات وحقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية أو مؤسسات حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية والاعتبار القضائي لحقوق الإنسان.

كما تناولت ورشة عمل غسل الأموال التي قدمها عضو هيئة التدريس بكلية الملك فهد الأمنية الدكتور محمد بن علي القحطاني مخاطر وآثار غسل الأموال ودور الجهات الرقابية والإشرافية في مراقبة غسل الأموال والجهود الدولية في مكافحة غسل الأموال وسلطة قاضي التقديرية في تحديد عقوبة غسل الأموال والأموال الناتجة عن غسل الأموال لصالح دول أخرى والمحاكم المختصة بالفصل في جريمة غسل الأموال.

فيما تناولت ورشة عمل القراءة السريعة والتلخيص التي قدمها المدرب أشرف غريب معدل سرعة القراءة والفرق بين التلخيص والاختصار ومهارات الحفظ والتذكر وتطبيقا عمليا على قراءة الصكوك ومحاضر التحقيق.

وتناولت ورشة عمل القيادة الفعالة التي قدمها المدرب محمد سلامة الزيود مقدمة في القيادة الفعالة وماهية القيادة والقائد والمرؤوس والقيادة وخصائص القادة الفعالين وأساليب القيادة والدعم الوظيفي وبناء فرق العمل وقيادة فريق من القادة وتحديد الأولويات واتخاذ القرار.

هيئة حقوق الإنسان

"حقوق الإنسان" بعسير تنهي فعالياتها الصيفية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198785&CategoryID=3

أبها: سلمان عسكر
اختتمت هيئة حقوق الإنسان في منطقة عسير فعالياتها لصيف هذا العام، إذ اشتملت على أنشطة مختلفة، مثل إقامة أجنحة توعوية داخل المراكز الترفيهية والمجمعات التجارية والحدائق العامة، إلى جانب الرد على استشارات نسائية أسرية وجهت لمنسوبات الهيئة.
وأكد المشرف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير، الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة لم تغفل أهمية تثقيف الأسرة، إذ أعدت فيلما وثائقيا تعليميا حول حقوق الأسرة والطفل، وأثر العنف على دماغ الطفل، والآلية السليمة والقانونية في التعاطي مع سلبيات وإيجابيات سلوك الطفل، وعرض الفيلم داخل المجمعات التجارية في كل من أبها وخميس مشيط.
وأكد اليامي أن جناح هيئة حقوق الإنسان استقبل ما لا يقل عن 54 استفسارا تم الرد عليها، وسبعة شكاوى تم إحالتها لذوي الاختصاص بالفرع؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

4 جهات حكومية تبحث وفيات "الأجنة" بحائل

"صحة المنطقة" تعترف بنقص الكوادر الطبية المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/nation/News_Detail.aspx?ArticleID=198791&CategoryID=3

حائل: فريح الرمالي، عبدالعزيز السليم
أكد ممثلو أربع جهات حكومية وأهلية اجتمعوا أمس لبحث تداعيات وفيات الأجنة في منطقة حائل أن صحة المنطقة تعاني نقصا في الكوادر المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة، وأن نسب وفيات الأجنة في أميركا والصين وبلجيكا أكثر من السعودية، كما أن أبرز أسباب تكدس جنائز الأجنة هو تفويض الآباء للمستشفيات بالدفن.
وشهد الاجتماع حضور ممثلين عن كل من هيئة حقوق الإنسان والشؤون الصحية بالمنطقة، بالإضافة إلى مشاركة كلية الطب بجامعة حائل ومشرف المقابر بالمنطقة.
من جهته، أوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بحائل الدكتور محمد السيف أن الهدف من الاجتماع هو رفع تقرير للجهات المسؤولة، بعد سماع إفادة الأطراف حول قضية وفيات الأجنة، التي أثيرت مؤخرا في وسائل الإعلام، ومناقشة الأسباب المؤدية إلى الارتفاع والتأكد من صحة المعلومات المثارة حول عدد وفيات الأجنة.

من جانبه، اعترف مساعد المدير العام للطب العلاجي بالشؤون الصحية بحائل الدكتور معزي المنصور أن صحة حائل تعاني نقصا في الكوادر المتخصصة في طب الأطفال وحديثي الولادة.
بدوره، كشف المتخصص في طب الأطفال بالمنطقة الدكتور أحمد الرشدان أن صحة حائل تعاني من صعوبة إقناع أطباء من دول أخرى للعمل في المنطقة على الرغم من العروض المالية المغرية، منوها بأن صحة حائل قدمت عروضا لـ 174 طبيبا سعوديا من أبناء المنطقة متخصصين بأدق التخصصات الصحية ويعملون خارج حائل وتجاهلوا هذه العروض، منوها إلى أن وزارة الصحة حاليا ساوت بين مرتبات الأطباء بزملائهم في المستشفيات الأخرى مثل مستشفى الملك فيصل التخصصي والمستشفيات العسكرية.
واضاف الرشدان أن وفيات الأجنة لم تصل إلى مستوى الظاهرة وأن نسب وفيات الأجنة في بعض الدول المتقدمة كأميركا والصين وبلجيكا تسجل نسبا أعلى من السعودية، مشيرا إلى أن هناك سلوكا اجتماعيا خاطئا يسهم في الضرر، وذلك لقلة الوعي الاجتماعي تجاه ثقافة عدم متابعة الحمل.
من جانبه، أوضح المشرف العام على المقابر بأمانة حائل الشيخ رشيد الرديعان أن من أسباب تكدس أعداد كبيرة من الأجنة المتوفاة هو تفويض الآباء للمستشفيات بالدفن مما سبب تراكما لهم في ثلاجات الموتى، واستدعى ذلك دفن هذه الأجنة دفعة واحدة.
وفي الاجتماع أيضا، أكد مدير فرع هيئة حقوق الإنسان علي العريفي على ضرورة رفع السعة السريرية لمستشفى النساء والولادة ودراسة الأسباب المؤدية إلى وفيات الأجنة.
أما مندوب كلية الطب بجامعة حائل الدكتور عبدالرحيم عوض فأكد أن معدل وفيات الأجنة يتماشى مع المعدلات العالمية، مشيرا إلى نتائج دراسة أجرتها جامعة حائل عام 2010 وأكدت وفاة 20 فرطا لكل ألف ولادة فيما هبطت النسبة إلى 8 أفراط لكل ألف ولادة في السنوات التي تليها، واقترح الدكتور عبدالرحيم إنشاء قسم للحمل الحرج وطب الأجنة.

رئيس الجلسة حاصره بفيديو لـ6 خطب تدعو للتحريض والمسيرات وقلب نظام الحكم

الجزائية تغلق باب المرافعات في قضية «رأس فتنة العوامية» استعداداً للحكم

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720565.htm

منصور الشهري (الرياض)
أقفلت المحكمة الجزائية المتخصصة باب المرافعات في قضية محاكمة «رأس فتنة العوامية» المتهم خلف أحداث الشغب في بلدة العوامية والبقيع في المدينة المنورة والتحريض وزرع الفتنة الطائفية، والمتهم بالتدخل بالتحريض في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، وذلك استعدادا للنطق بالحكم الابتدائي في الجلسة القادمة.
وعقدت المحكمة الجزائية المتخصصة أمس الأحد جلسة قضائية مشتركة مكونة من ثلاثة قضاة للمدعى عليه «رأس فتنة العوامية»، وذلك بحضور محاميه وشقيقيه وممثلي وسائل الإعلام وممثل هيئة حقوق الإنسان.
وقدم محامي المدعى عليه ردا مكتوبا على ما طلبه في الجلسة الماضية من تمكينه من الحصول على نسخة من الخطب المفرغة كتابيا ونسخة من الخطب المسجلة فيديو على «سي دي» للمطابقة فيما جاء في النسخة الكتابية المفرغة. وقال رئيس الجلسة في بداية الجلسة لمحامي المدعى عليه «الجواب ليس له أي صلة بالمهلة التي طلبتها ويجب أن يكون

موضوعيا». وأشار له عن سبب إقحام حضور ممثلي الصحف في جوابك على ما ذكره موكلك في خطبه. ثم وجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل صحيح طالبت بولاية الفقيه في السعودية والبحرين والعراق وفي كل العالم فأنكر ذلك لكن رئيس الجلسة طلب عرض فيديو خطبة المدعى عليه عبر شاشة قاعة المحكمة والتي حملت ذكر المدعى عليه في إحدى خطبه بأنه يطالب بولاية الفقيه في السعودية والبحرين والعراق وفي كل العالم، ليتراجع ويقر بأن ما جاء في خطبته صحيح.
ثم طلب رئيس الجلسة عرض فيديو ثان لإحدى خطب المدعى عليه والتي ورد فيها سب ولعن الصحابي معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه وكذلك سب وقذف رجال الدولة في كل من المملكة ومملكة البحرين، ليوجه رئيس الجلسة سؤاله للمدعى عليه هل ما جاء في الخطبة صحيح، ليرد المدعي عليه «نعم هذا صحيح».
وطلب رئيس الجلسة عرض فيديو ثالث لإحدى خطب المدعى عليه والتي حملت تهجما وتدخلا في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين والدعوى لإسقاط حكومتها، فوجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل هذا الكلام صحيح، ليرد عليه المدعى عليه «نعم صحيح».
ليعرض رئيس الجلسة فيديو رابع لإحدى خطب المدعى عليه والتي حملت عبارة تحريضية للنيل من قيادتي السعودية والبحرين، ليوجه رئيس الجلسة للمدعى عليه هل هذا الكلام صحيح، ليرد المدعى عليه بأن ما ورد صحيح.
ثم عرض رئيس الجلسة فيديو خامس لخطبة أخرى للمدعى عليه تجاوز فيها الشأن الداخلي لمملكة البحرين إلى التحريض ضدها، وبسؤال رئيس الجلسة عن صحة ذلك، أجاب المدعى عليه مقرا بما جاء في فيديو الخطبة.
ليعرض بعدها رئيس الجلسة فيديو سادس لخطبة أخرى للمدعى عليه حملت فيها تحريضا على المظاهرات والمسيرات والتجمعات في بلدة العوامية، ليوجه رئيس الجلسة سؤاله للمدعى عليه ما صحة ذلك، ليجب المدعى عليه بأن ذلك صحيح. وفي الختام سأل رئيس الجلسة المدعي العام إذا كان لديه أي إضافات على الدعوى، ليجب بأن ليس لديه أي إضافة.
وقرر رئيس الجلسة إغلاق باب المرافعات في القضية للدراسة مع القضاة المشاركين في الجلسة، استعدادا للنطق الابتدائي ضد المدعى عليه في الجلسة المقبلة.
يذكر أن محاكمة «رأس فتنة العوامية» بدأت في شهر جمادى الأولى من عام 1434هـ واستمرت لمدة عام ونصف كمدة كافية للترافع في مجريات القضية.
الجدير بالذكر أن أبرز التهم التي حملتها لائحة الدعوى والمقدمة من المدعي العام ضد المدعى عليه والتي سبق أن وجهها لها في الجلسة الأولى من محاكمته في شهر جمادى الأولى من العام المنصرم، اجتماعه بعدد من المطلوبين أمنيا ممن تم الإعلان عنهم بارتكاب جرائم إرهابية، وتحريضهم وتوجيههم على الاستمرار في أنشطتهم التخريبية وتحقيق أهدافهم الإرهابية، ودعوة الناس من خلال خطب الجمعة والكلمات العامة الى الدفاع عنهم والتستر عليهم.
كما اتهم بالاشتراك مع أحد المطلوبين أمنيا في مواجهة مسلحة مع رجال الأمن وذلك بتعمد صدم دورية رجال الأمن بسيارته لمنعهم من القبض عليه، وإطلاق النار على رجال الأمن لتمكينه من الهرب.
اتهم بقيادته لأحد تجمعات مثيري الشغب والتخريب بالعوامية بمشاركة عدد من أخطر المطلوبين أمنيا في قائمة الـ 23 المعلن عنهم لتحريض الناس على الخروج في تلك التجمعات وللدفاع عن المطلوبين للجهات الأمنية، بإضافة إلى إذكاء الفتنة بين أفراد المجتمع من خلال تحريضه على الإخلال بالوحدة الوطنية وعدم الولاء للوطن، وتأييده لأحداث الشغب والتخريب في مقبرة البقيع في المدينة المنورة واستغلالها في إثارة الفتنة الطائفية وإذكائها، وهروبه وتخفيه من رجال الأمن بعد أن علم أنه مطلوب للسلطات المختصة لاتهامه بجرائم جنائية في أحداث الشغب في مقبرة البقيع وعدم تسليم نفسه، حادثة البقيع وقعت 1430هـ عندما حاول عدد من الأشخاص نبش المقابر بعد دخولهم إليها.
وقد اتهم المدعي العام المدعى عليه بالتدخل في شؤون دول شقيقة «مملكة البحرين» ذات سيادة عبر التحريض على ارتكاب جرائم إرهابية فيها وإثارة الشغب وإذكاء الفتنة الطائفية وزعزعة أمنها، ودعوته أبناء بلدة العوامية الى المشاركة في ذلك، واشتراكه في تخزين مواد تمس النظام العام والقيم الدينية في الشبكة العنكبوتية.
وقد طالب المدعي العام خلال الجلسة الأولى بعدد من الأحكام ضد المدعى عليه منها حد الحرابة والحكم عليه بالحد الأعلى من عقوبة الجرائم الالكترونية والحكم بمنعه من السفر.
الجدير بالذكر أن المدعى عليه هو أحد مثيري الفتنة في بلدة العوامية والذي تم القبض عليه مساء يوم الأحد 1433/8/18هـ الموافق 2012/7/8م عندما حاول ومن معه مقاومة رجال الأمن ومبادرته لهم بإطلاق النار والاصطدام بإحدى الدوريات الأمنية أثناء محاولته الهرب، حيث تعامل رجال الأمن معه بما يقتضيه الموقف والرد عليه بالمثل، والقبض عليه بعد إصابته في فخذه، حيث تم نقله إلى المستشفى لعلاجه.

ويحمل المدعى عليه شهادة الكفاءة المتوسطة وكان يستغل منابر المساجد ومواقع الانترنت في نشر خطابات محرضة محاولا زرع الفتنة الطائفية والإخلال بالوحدة الوطنية، حيث كان يقف خلف أحداث الشغب التي وقعت في بلدة العوامية شرقي المملكة آنذاك بالقيادة والتحريض.

80٪ من حالات الطلاق في أول 3 أعوام بعد الزواج

المصدر: جريدة البشاير الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://elbashayeronline.com/news-408214.html

أحمد الصائغ(جدة)

كشف رئيس مجلس إدارة جمعية المودة الخيرية للإصلاح الاجتماعي بمحافظة جدة الدكتور أنس بن عبدالوهاب زرعة، أن 80 % من حالات الطلاق تكون في أول ثلاثة أعوام بعد الزواج وفقا للإحصاءات، الأمر الذي يتطلب تبني العديد من المبادرات التي تستهدف المقبلين والمقبلات على الزواج والأزواج وجميع الأطراف المعنية بنجاح الزواج بهدف المساهمة في الحد من حالات الطلاق والتفكك الأسري.

وأشار زرعة خلال مشاركته في ورشة عمل العصف الذهني لبناء المبادرات الأسرية النوعية والتي نظمتها الجمعية إلى أن الجمعية تسعى لأن تكون منارة مرشدة لتحقيق الاستقرار الأسري عبر التدريب والإرشاد والإصلاح الأسري، معتبرا هذه الورشة بداية تواصل للتطوير والسعي للأحسن.

من جانبه، استعرض مدير عام الجمعية محمد بن علي آل رضي منهجية الورشة والوسائل المستخدمة في العصف الذهني، ثم شارك الخبراء والمستشارون في جلسات العصف الذهني في بناء خارطة مبادرات نوعية مرتبطة بالتوجهات والأهداف الاستراتيجية إلى جانب مراجعة ما خرجت به الورشة من أفكار ومقترحات تمهيدا لتطبيقها مستقبلا.

وتناولت الورشة ثلاثة محاور للمبادرات الأول المساهمة في الحد من حالات الطلاق والثاني توعية وتمكين الأسرة والثالث تأهيل وتمكين ما بعد الطلاق، كما شملت مراحل العلاقة الأسرية بدءا بما قبل الزواج ثم الثلاثة أعوام الأولى ومرحلة النضج الأسري والخلافات الأسرية وآثارها على التفكك الأسري والانفصال، واستعرضت التوجهات الاستراتيجية والتي تشمل التدريب والإرشاد والإصلاح الأسري.

وحظيت الورشة بمشاركة أعضاء مجلس إدارة الجمعية ومنسوبيها إلى جانب مشاركة فاعلة من المهتمين بالعمل التنموي والخيري والتطوعي والمختصين في مجال المسؤولية المجتمعية والمبادرات التنموية.

الطلاق يتفاقم وأزمات المجتمع تهدد الاستقرار

حالة طوارئ

الطلاق يؤدي إلى عواقب وخيمة على الأسرة

الطلاق قاسم مشترك بين كثير من المجرمين

ارتفاع معدلاته في المجتمع يكشف عن خلل في نسق تفكير الزوجين

أقترح إنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية

الرياض – الشرق

الطلاق قاسم مشترك بين كثير من المجرمين

ارتفاع معدلاته في المجتمع يكشف عن خلل في نسق تفكير الزوجين

أقترح إنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية

طالب الباحث المتخصص في الشؤون الإسلامية والاجتماعية والإعلامية سلمان بن محمد العُمري بفريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة لوضع خطة شاملة لمكافحة ظاهرة الطلاق وإنشاء قسم للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي هذا الصدد أشاد باتجاه وزارة العدل لوضع «مؤشر الإحصاء» بغية

الوقوف على أسباب الطلاق، ونسبه، ما سيؤدي إلى تطور الدراسات المستقبلية لظاهرة الطلاق، وقيامها على أسس علمية صحيحة. وقدم العُمري عدداً من المقترحات والتوصيات للحد من ظاهرة الطلاق، وذلك في سياق الحوار التالي:

حالات معلقة

بداية.. كيف ترون زيادة حالات الطلاق في المجتمع السعودي؟

الرقم الذي سأورده لكم عن مشكلات الطلاق ليس صادراً من محاكم الضمان والأنكحة المنتشرة في جميع مدن ومحافظات المملكة، وإنما صادر من مكتب المفتي العام للمملكة، ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء شخصياً. والعدد هو أكثر من أربعة آلاف حالة طلاق سنوياً، وخمس عشرة حالة يومياً ما ينظره المفتي من أحوال الطلاق!

وهذه الحالات معلقة، ويكمل أصحابها في المراجعة والعودة وما انتهى بالطلاق البائن من المحاكم، ولا أبالغ إن قلت: إن هذا الرقم ربما يكون نتاج عمل قاضٍ من القضاة في إحدى مناطق المملكة، فحالات الطلاق في تزايد مستمر، وقد وصلت في يوم من الأيام إلى نسبة مخيفة وعالية جداً؛ إذ إن كل أربع حالات زواج أصبح يقابلها حالة طلاق واحدة، وربما زادت نسبة الطلاق في بعض المدن والمناطق لتزيد عن سقف 30% بقليل أي بمعدل الثلث لحالات الطلاق نسبة لعدد حالات الزواج!!

دراسة جادة

ومكتب سماحة المفتي ينظر في هذه الحالات كما أعرف منذ زمن الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ، ثم عبدالعزيز بن باز -رحمهما الله- ولا يزال. وهذه الحالات ربما تأتي بصفة مباشرة أو بإحالة من المحاكم الشرعية، أو من مكاتب الدعوة التي تنظر هي الأخرى في القضايا الزوجية من باب التوجيه ومحاولة الوئام والصلح قبل وقوع الطلاق، والرقم الكبير عن الإحصاءات السنوية واليومية للقضايا المنظورة من المفتي في مسألة الطلاق بحاجة للدراسة الجادة من مجلس الشورى ومن الجهات ذات العلاقة. وبقي أن أشير إلى أن رقماً آخر مزعجاً لهذه المشكلة صادراً من مكتب المفتي منذ توليه كرسي الإفتاء 42433 حالة طلاق، وهو رقم يضاف إلى الأرقام المزعجة!

ما بعد الطلاق

ارتفاع معدلات الطلاق في بلادنا هل يكشف عن وجود خلل ما في نسق التفكير لدى الأزواج والزوجات على حد سواء؟

نعم.. الأرقام الخاصة بحالات الطلاق في المجتمع السعودي التي تقدر بما يقرب من 15% من الذين يتزوجون سنوياً، تضعنا أمام معاناة عشرات الآلاف من النساء المطلقات، ولا أظن أن هناك عائلة واحدة الآن تخلو من امرأة مطلقة على أقل تقدير، بل إن هناك بيوتاً يعيش فيها أكثر من امرأة مطلقة.

وإذا كان ارتفاع معدلات الطلاق في بلادنا يكشف عن وجود خلل ما في نسق التفكير لدى الأزواج والزوجات على حد سواء، وعدم قدرة الزوجين على استيعاب ما تعنيه الحياة الزوجية من مسؤولية في إطار من الحقوق والواجبات المتبادلة، وقبل ذلك احترام وتقدير لمؤسسة الزواج وهي الأسرة وغيرها من الأسباب الذي أفاض علماء الاجتماع والنفس في رصدها وتحليلها واقتراح علاجات لها، إلا أنني أتوقف هنا عند ما بعد الطلاق.

مقاطعة اجتماعية

لِمَ تتحمل المرأة مسؤولية طلاقها في معظم الحالات.. وتبدأ معاناتها من اليوم الأول لطلاقها؟

الرجل في أغلب الأحيان سوف يبحث عن زوجة أخرى وتستمر حياته، أما المرأة المطلقة فحالها مختلف، حيث يرى أهلها أنها أشبه بعورة يجب سترها أو أنها مصدر للخجل يجب مواراته، وفي كثير من الأحيان يحملها أهلها مسؤولية طلاقها بدعوى أنها لم تستطع الحفاظ على بيتها وزوجها، وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض النساء لكن لا يمكن تعميمه على المطلقات جميعاً!

وتبدأ معاناة المرأة المطلقة من اليوم الأول لطلاقها، ولاسيما إذا كانت لا تعمل، فهي حمل ثقيل على عائلتها، ويزداد الأمر سوءاً لو كانت موارد أسرتها ضعيفة أو محدودة، أما إذا كانت تعمل فقد لا يكون الأمر بهذا السوء، إلا أن هناك معاناة من نوع آخر تتمثل في نظرة المجتمع الواسع إليها،

حتى بين زميلاتها، حيث يبدأ الشك في أنها تحاول خطف زوجها أو شقيقها، فتنأى بنفسها عنها، وتكتمل فصول معاناة المرأة المطلقة لو كانت أماً؛ لأنها تحتاج إلى الإنفاق على أولادها، وتحتاج قبل ذلك إلى من يتولى مسؤولية تربيتهم معها، وفي بعض الأحيان تحرم المرأة المطلقة من الحياة مع أولادها، لأسباب خاصة لخلاف مع أبيهم أو مشكلات سبقت الطلاق ولم تخف آثارها بعده.

فرص قليلة

إلا أن الأسوأ من ذلك، وعلى الرغم من كل هذه المعاناة؛ نجد بعض الأسر التي لديها بنات مطلقات، تسارع إلى تزويجهن بأول من يتقدم إليهن، بدافع أن فرص زواج المطلقات قليلة ونادراً ما يتكرر، ولا ضير في ذلك إذا كان الزوج مناسباً، والزواج متكافئاً،

لكن الضرر كل الضرر أن يكون هذا الزواج لمجرد تخليص هذه المرأة من لقب «مطلقة»، ففي مثل هذه الحالة، ربما تجد نفسها مطلقة مرة أخرى لتتضاعف معاناتها، ويتضاعف أيضاً حجم التجني عليها، ولا تعفي المطلقة نفسها من هذه النظرة لانهزامها واستسلامها وضعف ثقتها بنفسها، فكم من مطلقات استطاعت أن تحظى بتسابق الرجال عليها بعد طلاقها والأمثلة كثيرة.

العنف الأسري

كثيراً ما يرافق الطلاق ظاهرة العنف الأسري .. إلى أي مدى تؤثر هذه الظاهرة على الأبناء؟

من الآباء من عُدم الرحمة، وكان فظاً غليظ القلب، وسيلته الوحيدة للتفاهم مع أبنائه صغيرهم وكبيرهم، إناثهم وذكورهم، اليد فقط، تربيته أوامر ونواهٍ وزواجر، يضرب ويلعن وربما كسر أو جرح لم يدع للرحمة سبيلاً، وتناسى التراحم بين الخلق جميعاً، فكيف بالأبناء؟ وهذا الأنموذج السيِّئُ من الآباء هم أصحاب القلوب الشديدة القاسية، لا يتعظ بآية أو حديث، ولا يتأثر بمنظر حزين أو مؤلم، ولا يستجيب لدعاء الخير، ولا ينفطر على بكاء ولد صغير، لا يملك فيض الحنان والرقة والشفقة والإحسان والرحمة، فقد حُرم منها، بل حُرم الفطرة التي فطر الله الخلق عليها.

ومع أننا نعيش في مجتمع مسلم يعي أفراد المجتمع فيه مسؤولياتهم التربوية والإنسانية، وتغلفها تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف، لكن بدأنا نقرأ ونسمع عن أخبار وأحداث لم نكن نعهدها في مجتمعنا، وإن كانت منتشرة وظاهرة في المجتمعات الأخرى، ألا وهي مسألة العنف الأسري، ولهذه المسألة جوانب متعددة كالعنف بين الزوج وزوجته، والعنف بين الأب والأبناء أو العكس، وكلها مؤذية منكورة، ولكنني أتحدث عن الاعتداء على الأبناء، مما أدى إلى حوادث قتل.

آثار وتبعات

ألفتم كتابا عن ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي.. إلى أي حد ينعكس تأثير هذه الظاهرة بالسلب على الأسرة والمجتمع؟

موضوع الطلاق من أخطر المواضيع الاجتماعية التي تشغل بال المصلحين من العلماء والمفكرين، والكتاب، وكنت أفردته بتأليف مستقل بعنوان «ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، دراسة تشخيصية» تناولت فيه بالبحث والتقصي طبيعة الظاهرة، وحجمها، واتجاهاتها، وعواملها، وآثارها، وعلاجها.

وقد أوليت هذا الموضوع اهتماماً كثيراً كشأن غيري من الباحثين الاجتماعيين، لما للطلاق من آثار وتبعات كثيرة، لا تقتصر على المرأة فقط -كما يظن بعض الناس- بل إنها تشمل كلاً من الأولاد والزوج والمجتمع، فالطلاق يؤثر في مؤسسة الأسرة وترابطها، ومن المعلوم أن الأسرة هي اللبنة الأولي في بناء المجتمع.

فمن المشكلات التي يعاني منها المطلقون: مشكلات نفسية مقارنة بحالاتهم قبل الطلاق، إذ يجدون أنفسهم وحيدين، ويشعرون بالإحباط وخيبة الأمل، والشعور بالمسؤولية عن انهيار بناء الأسرة. ومن مشكلات الزوجة المطلقة الشعور بضغوط نفسية بعد الانفصال، نتيجة نظرة المجتمع، وبسبب وجود الأولاد، وتحملها مسؤوليات فوق طاقتها.

أما الأطفال فإنهم أكثر الأطراف المتضررة من انهيار الأسرة فقد يجد كل واحد من الرجل والمرأة ضالته في غير الذي كان شريكه، لكن الأطفال لن يجدوا ما يعوضهم عن حنان الأم ورعاية الأب، فالطلاق يؤثر سلباً في تنشئة الأطفال، وفي بناء شخصيتهم السوية، وقد ينجرفون إلى ما لا تحمد عقباه، وكل ذلك يؤثر في بناء المجتمع، وتماسكه، وقوته. وهذا يؤكد أن الطلاق يؤثر سلباً في الرجال، والنساء، والأطفال، والمجتمع.ولاشك أن وضع الحلول لمشكلة الطلاق تستوجب التعرف على الأسباب، ورصد الظاهرة للوصول إلى الحل.

ومن هنا تنبهت وزارة العدل، فاتجهت إلى وضع «مؤشر الإحصاء» بغية الوقوف على أسباب الطلاق، ونسبه، وغير ذلك، مما سيؤدي إلى تطور الدراسات المستقبلية لظاهرة الطلاق، وقيامها على أسس علمية صحيحة. والمأمول أن تنتهي وزارة العدل من هذا البرنامج وتطبيقه في جميع المحاكم بصورة دقيقة، حتى يتمكن الباحثون والدارسون من الاستفادة منه.

وماذا عن كتاب بعنوان «قبل إعلان حالة النكد» الذي قدمته للمقبلين على الزواج؟

نعم.. قدمت للمكتبة كتاب «قبل إعلان حالة النكد»، وتناولت فيه طبيعة الظاهرة وحجمها واتجاهاتها وعواملها وآثارها وسبل علاجها. وفي هذا الكتاب حرصت على أن يكون للمقبلين على الزواج من شباب وفتيات، وقدمت بعض الرؤى والأفكار حتى لا تتفاقم لدينا حالات الطلاق، حيث إن الطلاق أبغض الحلال إلى الله وقد شرعه المولى لظروف معينة لا يجوز تجاوزها وتعديها لما في ذلك من خطر على بنيان الأسر وحياة أفرادها، خصوصاً الأولاد.

ومع التزايد المستمر لنسبة ظاهرة الطلاق في المجتمع وتفاقمها فإن هذه المشكلة بحاجة إلى دراسة جادة لمحاولة الحد من تزايدها من قبل مراكز البحوث والدراسات في الجامعات والجهات ذات العلاقة، وتأثير هذه الظاهرة أمنياً واجتماعياً ودينياً واقتصادياً على المجتمع، ولقد أثبتت الدراسات الاجتماعية والأمنية أن عديداً من الأحداث والكبار الذين يقعون تحت طائلة الجرائم يكون الطلاق قاسماً مشتركاً بين كثير من المجرمين. فالأب والأم متفرقان، وهذا كان ضحية لهذا الافتراق والابتعاد.

مقترحات وتوصيات

وما هي مقترحاتكم وتوصياتكم في هذا الصدد؟

طالبت في البحوث والدراسات السابقة بعدد من المقترحات والتوصيات ولعلي أعيدها هنا من أبرزها: تكوين فريق عمل من قبل هيئة حقوق الإنسان والجهات ذات العلاقة لوضع خطة شاملة لمكافحة مرض الطلاق، وإنشاء مكاتب تتعلق بالاستشارات الزوجية، وإنشاء مركز للتوجيه والاستشارات الأسرية يتبع لوزارة الشؤون الاجتماعية، وإقامة دورات تأهيلية تثقيفية تربوية للزوجين قبل الدخول في الحياة الزوجية،

والعمل على إصدار التشريعات والأنظمة الرادعة والضابطة لعملية الطلاق، وتقييده إلى أبعد الحدود، والعمل على إجراء مقابلة واختبارات نفسية لطرفي الزواج، واستخدام أنظمة جديدة لحماية الأسرة خاصة الأبناء ورعاية المطلقات، وتوعية الوالدين بأهمية التنشئة الأسرية التي من شأنها إعداد الأبناء، واستخدام مناهج التربية الأسرية في سنوات الدراسة الثانوية والجامعية لبيان كيفية تحقيق السعادة الزوجية،

وإصدار كتيبات علمية ونشرات تتناول المشكلات الأسرية وسبل علاجها، استحداث برامج علاجية تستهدف الزوجين والعلاج الأسري والعائلي المجتمعي، وإقامة مراكز خاصة برعاية المطلقات لإزالة ما قد يترسب في أذهانهن، وما يعلق فيها من آثار سلبية ناتجة عن الطلاق، والاهتمام بأسر المطلقات،

وإنشاء صندوق تأمين اجتماعي لأطفال ونساء الأسر المفككة لتأمين سكنهم وغذائهم، وعلاج المشكلات والمنازعات الأسرية في المجتمع، وإعادة التوافق النفسي للمطلقة وذلك بدمجها في المجتمع وتشجيعها على إكمال دراستها، وممارسة هواياتها والانضمام إلى العمل الاجتماعي والجهات الخيرية، وغير ذلك من التوصيات المتعددة التي تحتاج إلى تفعيل وتطبيق من قبل الجهات المختصة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الرياض: تجمع عشرات المواطنين أمام مقر "الإسكان" لمعرفة أسباب استبعادهم

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - عمر الضبيبان
بعد 48 ساعة على إعلانها أعداد المستحقين للدعم السكني، شهد مقر وزارة الإسكان السعودية في الرياض تجمع عشرات المواطنين والمواطنات للاستفسار عن أسباب استبعادهم من قوائم الاستحقاق، ما استدعى تدخل السلطات الأمنية لضبط الوضع.
وأبدى المتحدث الرسمي لوزارة الإسكان المهندس محمد الزميع تعجبه من كلمة «تجمعات»، معتبراً إياهم بالمراجعين.
وأشار الزميع في حديثه لـ«الحياة»، إلى أن قدوم مراجعين للوزارة أمر طبيعي، مضيفاً: «وليس من المستغرب أن يكثر المراجعين للوزارة هذه الأيام للسؤال والاستفسار». ووصف التنسيق بين الإسكان ووزارة العدل والصندوق العقاري وغيرها من الجهات بالقوي.
وتركزت مطالب المجتمعين أمام مقر وزارة الإسكان في معرفة أسباب رفض استحقاقهم لامتلاك منزل، إذ أكد بعضهم أنهم لا يقرؤون ولا يكتبون، لذا أتوا إلى مقر الوزارة راغبين في معرفة حالة طلبهم «شفهياً». ووقف العشرات من المعترضين أمام بوابة الوزارة لأكثر من ست ساعات لانتظار أحد مسؤولي الوزارة للإجابة عن استفساراتهم، لكنهم كانوا يواجهون برد واحد ألا وهو مراجعة الموقع الإلكتروني للوزارة. ويقول المواطن أحمد دوشي (61 عاماً)، وهو أحد المرابطين أمام مقر الوزارة أمس، إنه أمّي لا يقرأ ولا يكتب ولا علاقة له بـ«الإنترنت» حتى يدخل موقع الوزارة لتسجيل اعتراضه، مضيفاً: «أنا أعول أسرة مكونة من 12 طفلاً يتقاسمون منزلاً مكوناً من ثلاث غرف، ولم يستطع توفير سكن مناسب ولو جزئياً، إذ إن راتبه التقاعدي 2000 ريال شهرياً».
فيما ظهرت نتيجة الاستحقاق للمواطن محمد الشايع سلبية، إذ أظهرت المعلومات امتلاكه لمنزل على رغم أنه لا يمتلك منزلاً أساساً. ويقول الشايع: «ذهبت إلى مقر كتابة العدل، واتضح لي أنه لم تسجل أي أملاك باسمي». وكانت لهجة المواطن ظاهر العنزي حادة في التعبير عن استيائه من الوضع، فأحلامه الممتدة لأكثر من سبعة أعوام لا تزال بعيدة من المبتغى، ويعول أسرة مكونة من ستة أفراد، ويريد اليوم قبل الغد أن يوفر لهم منزل العمر، لكن طلبه مرفوض.
وتجسد قصة العنزي واقع التضارب الحاصل بين وزارة الإسكان وصندوق التنمية العقاري، إذ يقول: «الإسكان تطالبني بإسقاط حقي لدى البنك العقاري، والصندوق يرفض إسقاط حقه في البنك، ما جعلني حائراً لا أعرف ماذا أفعل».
ولم يغب الجانب النسائي عن التجمع بحضور المواطنة هيا الأحمد، وهي مطلقة تسكن في شقة متواضعة مع ابنيها أولهما في الـ24 من عمره وهو مريض ويحتاج إلى عناية فائقة، والآخر شاب في الـ 19 من عمره، والمستغرب أن أهليتها أتت مرفوضة لاستحقاق السكن، إذ إنها تصنف غير مكونة لأسرة على رغم توافر صك إعالة لديها.

.. ومواطنون يملكون قطع أراض لا يعلمون عنها!
الدمام – عبدالله الدحيلان

برّرت وزارة الإسكان رفضها طلبات عشرات المتقدمين، للحصول على منح سكنية أعلنتها أخيراً، بامتلاك المتقدمين أراضي شخصية، (من دون أن يكون المتقدم مالكاً لأرض في الأصل)، فيما لم تتم إفادتهم بصحة هذه المعلومة من الوزارة، الأمر الذي اعتبره مختصون، خللاً في النظام يلزم التصحيح، كي لا يُحرم المستحقون من هذا «الحلم» الذي طال انتظاره، من دون سبب مقنع. يأتي ذلك في الوقت الذي أصدرت فيه وزارة الإسكان تعليقاً «موقتاً» لطلبات 11 ألف سعودي، تذكرت أنهم موجودون خارج المملكة أكثر من 90 يوماً، مطالبة إياهم بتوضيح سبب وجودهم في الخارج.
وفوجئ مواطنون سعوديون برفض طلباتهم للمنحة السكنية، إذ بررت الوزارة الرفض برسالة مرفقة في السجل الشخصي للمتقدم في موقع الوزارة الإلكتروني، تذكر فيها أن المتقدم رُفض طلبه بحجة أنه يمتلك أرضاً شخصية، إذ تذكرُ الرسالة أن داعي رفض الطلب أن المتقدم يمتلك قطعة أرض منذ أعوام عدة، وذلك بموجب رقم الصك.
وأشار عدد من المواطنين إلى أن «هذه المعلومة مغلوطة، فمن يمتلك أرضاً سيكون على دراية برفض طلبه، فلماذا يخاطر بتقديم طلب والتمسك بسراب لن ينال من ورائه شيئاً؟». وبادر عدد ممن شملهم الرفض بالتوجه إلى الوزارة لمعرفة مصدر معلوماتها عن امتلاكهم أراضي، إلا أنهم لم يتلقوا رداً يؤكد صحة المعلومة المنسوبة إليهم. وحاولت «الحياة» أخذ رد من وزارة الإسكان على هذا الإشكال، إلا أنها لم تتلق رداً.
وحذّر سلام العجمي (أحد العاملين في المجال العقاري) من أن «تتحول أمنية امتلاك منزل من خلال المنح الحكومية إلى حلم يصعب تحقيقه، وذلك إذا كانت هذه هي مبرراتهم في الرفض»، مضيفاً «بل إن بعضها يدخل ضمن دائرة الاعتباط في تنفيذ المشروع، والذي استبشرنا به نحن - المواطنين - بأن يكون جزءاً من الحل، ولكن من خلال هذه العقبات غير المفهومة يتحول الأمر إلى تعجيز، ولكن في شكل مختلف». ويذكر العجمي، أنه «لا دخل لوجود المواطن خارج المملكة، خلال فترة معنية، في أحقية امتلاكه مسكناً من عدمه».

الحياة
AL HAYAT

الرياض: عضو «هيئة» يعتدي على بريطاني.. وسيارة «مصفحة» تنقذه

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - عبدالله الشهري
تعرض رجل بريطاني للاعتداء من عضو في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أمام أحد المجمعات التجارية في العاصمة الرياض أمس.
ويُظهر فيديو قصير لا تتجاوز مدته 10 ثوانٍ انتشر صباح في مواقع التواصل الاجتماعي أحد أعضاء الهيئة وهو يقفز من أعلى سيارة على رجل بريطاني كان مع زوجته، لتدافع المرأة عن زوجها وتشتبك مع عضو الهيئة، ويصرخ البريطاني قائلاً: «هذه زوجتي».
وروى شهود عيان لـ«الحياة» أن المُعتدى عليه ويُدعى بيتر هاورث كان في أحد المجمعات التجارية مع زوجته وحصل بينه وبين أعضاء الهيئة مناوشات، وبينوا أن أعضاء الهيئة التقطوا صوراً للبريطاني وسيارته، الذي قام بالمثل وصورهم برفقة السيارة التي معهم، فطالبوه بالكاميرا إلا أنه رفض ذلك، وأشاروا إلى أن تم الاعتداء عليه بعدها ليسقط على الأرض ثم يقوم ليتفاجأ بأحد أعضاء الهيئة يقفز عليه لتدافع عنه زوجته، وأكدوا بعد ذلك أنه تحصن داخل سيارته وأقفل أبوابها إلا أن رجال الهيئة حاصروها وبدأوا يضربون على زجاجها لكي ينزل فاتصل على الشرطة التي حضرت لكنها غادرت عندما رأت «الهيئة» من دون أن تسأله عن شيء بحسب قولهم.
وعلمت «الحياة» أن السفارة البريطانية أرسلت له سيارة مصفحة قادته إلى منزله وظلت تحرسه بعضاً من الليل ثم غادرت، لتتواصل معه شرطة الرياض بعد ذلك، وأُجريت له فحوصات طبية في المستشفى، كما أخذت إفادته وإفادة شهود عيان إضافة إلى صور لكاميرات المراقبة من المجمع التجاري والشارع الذي جرت فيه الحادثة. وقال مصدر لـ«الحياة» (فضل عدم الكشف عن اسمه) إن لقاء سيعقد غداً صباحاً يجمع البريطاني بيتر هاورث والرئيس العام لهيئة

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ مع أمير منطقة الرياض تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.
من جانبه، قال المتحدث باسم هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض تركي الشليل إن الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «وجّه بتشكيل لجنة برئاسة المدير العام لفرع منطقة الرياض ورئيس هيئة مدينة الرياض ومدير إدارة المتابعة بسرعة التحقيق مع كل من يلزم التحقيق معه من منسوبي الهيئة ومعرفة ملابسات الحادثة من جميع جوانبها ورفع تقرير عاجل، تمهيداً لاتخاذ الإجراء المناسب وفق الأنظمة والتعليمات، بما يكفل حفظ الحقوق وإعطاء كل ذي حق حقه».
يذكر أن البريطاني بيتر مسلم متزوج من امرأة سعودية ويعيش في العاصمة الرياض منذ أعوام، كما أسس فيها شركةSmile Productions.

·العمل" تعدِّل ·نطاقات" في ديسمبر لتشجيع توظيف مزيد من السعوديين

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - رويترز –
قال مسؤول رفيع المستوى في وزارة العمل السعودية، إنه سيجري بنهاية العام الحالي إطلاق تعديلات على برنامج «نطاقات»، الذي يفرض على الشركات حصصاً معينة للتوظيف في القطاع الخاص، تهدف إلى حفز المنشآت للاحتفاظ بالعمالة السعودية، وإلى استقرار نسب «التوطين».
وبعد عقود من تطبيق سياسة «السعودة» التي لم تظهر نتائج مرضية في الحد من نسب البطالة بين السعوديين، عدلت وزارة العمل في أواخر العام 2011 نظام حصص التوظيف في القطاع الخاص، وفرضت عقوبات أكثر صرامة على الشركات التي لا تلتزم بحصص توظيف المواطنين، وألزمت قطاعات معينة بتوظيف النساء. وفي 2012 فرضت الوزارة رسوماً على الشركات قدرها 2400 ريال (640 دولاراً) عن كل عامل أجنبي يزيد على عدد العاملين من السعوديين.
وقال وكيل وزارة العمل للشؤون العمالية أحمد الحميدان في مقابلة مع «رويترز»، إن النظام المعمول به حالياً هو احتساب وزن العامل السعودي المسجل لدى قاعدة التأمينات الاجتماعية عند1/13 في أول أسبوع، وترتفع النسبة تدريجياً لتصبح واحداً صحيحاً، بعد مضي 13 أسبوعاً من انضمامه إلى المؤسسة.
وأضاف أنه اعتباراً من ربيع الأول 1436هـ الذي سيوافق الـ 23 من كانون الأول (ديسمبر) 2014، سيجري احتساب وزن العامل واحداً صحيحاً بعد مضي 26 أسبوعاً، أو ما يعادل ستة أشهر من تسجيله لدى التأمينات الاجتماعية. وقال الحميدان: «أوزان السعوديين عند الشركة ستأتي على عدد السعوديين الذين أمضوا ستة أشهر اعتباراً من مطلع ربيع الأول المقبل».
وتهدف الوزارة من تلك الخطوة إلى منح الشركات مزيداً من الوقت للتكيف مع التغيير، وعدم تأثر نطاق الشركات بصورة مفاجئة، في حال انخفاض نسب التوطين عن النسب المعتاد تحقيقها.
ويأتي ذلك في إطار سياسة الوزارة الرامية إلى تشجيع الشركات على تعيين السعوديين، الذين يكونون عادة أكثر كلفة من الوافدين، البالغ عددهم نحو 10 ملايين، ويشغلون معظم الوظائف في القطاع الخاص.

ويمثل خفض معدل البطالة بين السعوديين أحد التحديات الاستراتيجية الطويلة الأجل أمام المملكة، أكبر مصدِّر للنفط في العالم. ونتيجة الإصلاحات التي انتهجتها الوزارة انخفض معدل البطالة عام 2013 إلى 11.7 في المئة من 12.1 في المئة في 2012.

وبحسب الكتاب الإحصائي السنوي لعام 2013، الذي أصدرته الوزارة أواخر تموز (يوليو)، ساعدت استراتيجية التوظيف في تحقيق نتائج ونجاحات ملموسة، أبرزها ارتفاع معدل توطين الوظائف بالقطاع الخاص إلى 15.15 في المئة بنهاية 2013، مقارنة مع 9.9 في المئة في 2009.

كما بلغ عدد العاملين السعوديين ما يقارب 1.5 مليون عامل بنهاية 2013، مقارنة بـ 681481 عاملاً قبل بدء تنفيذ الاستراتيجية.

وعلى رغم ذلك، لفت الحميدان إلى عدد من التحديات التي ما تزال الوزارة تعمل على معالجتها في إطار سياسات إصلاح سوق العمل. وقال: «المشكلة لا تكمن في القدرة على خلق الوظائف، فنحن نستقدم سنوياً 1.2 مليون عامل أجنبي، ما يعني أن الوظائف متوافرة في القطاع الخاص». وأضاف أن التحديات تكمن في وضع حد أدنى للأجور يتناسب مع حاجات العامل السعودي، وزيادة مستوى التنافسية بين العمالة السعودية والوافدة، وطبيعة العقود التي تسهل للكفيل تعيين الوافدين أو إنهاء عقودهم مقارنة بالسعوديين.

وقال: «تعمل الوزارة على علاج تلك المشكلات، ودعم السعوديين ليكونوا مقبولين من جانب القطاع الخاص، بغض النظر عن التكلفة». وزاد: «هدفنا ليس الإضرار بالشركات، هدفنا تعيين السعوديين وإصلاح السوق.. وإن كان هذا الأمر مكلفاً فسنتقاسم الكلفة».

ولفت الحميدان إلى أن الوزارة تدعم رواتب العمال السعوديين - عبر صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) - بما يصل إلى 50 في المئة من الراتب، مدة عامين، وإنها مدت تلك الفترة للشركات الواقعة في النطاق الممتاز ضمن برنامج «نطاقات» لتصل إلى ثلاثة أو أربعة أعوام.

وطالما عرقلت العمالة الأجنبية الرخيصة المتاحة بسهولة، مساعي زيادة فرص المواطنين في العمل بالقطاع الخاص. كما أن رجال الأعمال كانوا يتذرعون في السابق بأن الوافدين عادة يشغلون وظائف تقنية لا يمتلك الكثير من السعوديين الخبرة الكافية للعمل فيها، كما يعملون أيضاً في وظائف متدنية الأجور يراها السعوديون مهينة. لكن الحكومة تأمل بأن تحدث السياسات الهادفة لإصلاح سوق العمل، من خلال إنفاق بلايين الدولارات على تدريب وتأهيل المواطنين، تأثيراً أكبر.

ومثل الكثير من مواطني دول الخليج، يفضل السعوديون الوظائف الحكومية اليسيرة ذات العائد المادي الأكبر، لذا لم يمثلوا سوى 10 في المئة من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص خلال الأعوام الأخيرة. وبسؤاله عن القيمة الإجمالية للدعم، قال الحميدان إن رقماً محدداً غير متوافر، لكنه يقدر ببلايين الريالات.

وأضاف: «لدينا برنامج «حافز» لدعم العاطلين عن العمل، إلى جانب دعم رواتب نحو 400 ألف عامل سعودي، ودعم برامج التدريب ... الرقم بالبلايين، لكنه بمثابة بناء شبكة اجتماعية ستشجع السعوديين على تفضيل العمل بالقطاع الخاص».

• التجارة" توقف إعلانات تجارية مخالفة ومضللة للمستهلكين ل 5 شركات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972093

أوقفت وزارة التجارة والصناعة اعلانات تجارية اشتملت على عروض مخالفة ومضللة للمستهلكين تمت من قبل 5 شركات في وسائل الإعلام مؤخراً، وألزمت تلك الشركات أيضاً بإزالة "البروشورات" والملصقات الخاصة بتلك

16

العروض، بالنظر إلى أن الإعلانات تضمنت: اشتراط الشراء مقابل الدخول في المسابقة "اليانصيب"، وتقديم تخفيضات وهي في الحقيقة على سلع محددة لم يتم ذكرها، والبعض منها بخلاف ما نص عليه الترخيص، إضافة إلى عروض غامضة من قبل شركة سيارات لا تشتمل على الأسعار ومدة العرض، فيما تم استدعاء المسؤولين في الشركات للتحقيق. وأوضحت الوزارة أن الشركات التي تمت مخالفتها تعمل في مجال بيع المواد الغذائية، والملبوسات، ومستحضرات التجميل، والعطور، وأنه يجري استكمال الإجراءات النظامية مع المخالفين. وتؤكد وزارة التجارة على متابعتها لجميع الإعلانات التجارية في وسائل الإعلام للتحقق من نظاميتها ومطابقتها للواقع، وضمان عدم تعرض المستهلكين للغش أو الخداع مع متابعة بلاغاتهم حيالها، مشددة على أنها ستطبق الأنظمة على المنشآت المخالفة. وكانت وزارة التجارة والصناعة قد أكدت في وقت سابق على الشركات والمؤسسات والمصانع بعدم إلزام المستهلكين بالشراء كشرط للمشاركة في المسابقات والعروض والسحوبات التي تنظمها، أو وضع قسيمة المسابقة داخل السلعة، أو زيادة الثمن السائد للسلعة أثناء المسابقة، إلى جانب عدم إجراء المنشآت التجارية أي مسابقة أو الإعلان عنها إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك وفقاً لما نص عليه نظام مكافحة الغش التجاري. وشددت الوزارة في حينها أن دفع أي مبلغ او اشتراط شراء المستهلكين مقابل المشاركة في المسابقات يعتبر من أنشطة "اليانصيب" الممنوع أساساً في المملكة حسب الأنظمة المتبعة. كما أعلنت الوزارة في حينها عن ضبط 4 شركات تجارية نظير قيامها بنشر إعلانات عن إقامة مسابقات واشتراط الشراء مقابل المشاركة فيها، حيث طبقت الأنظمة بحق المنشآت المخالفة وأوقفت نشر تلك الإعلانات، إلى جانب تنفيذها أحكام تضمنت غرامات مالية ونشر منطوق الحكم في الصحف المحلية على عدد من الشركات والمؤسسات المخالفة، واستدعت المتورطين للتحقيق واستكمال الإجراءات النظامية بحقهم. وتدعو وزارة التجارة والصناعة عموم المستهلكين إلى الإبلاغ عن الجهات المخالفة لشروط إجراء المسابقات، والعروض والتحفيضات لمركز البلاغات في الوزارة على الرقم 1900.

3161حالة عنف سجلت خلال عامين

وزارة الصحة تنظم لقاء لرؤساء فرق الحماية من الإيذاء

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/972097

الرياض - حمد بن مشخص
تحت رعاية وكيل وزارة الصحة للخدمات العلاجية الدكتور عبدالعزيز بن محمد الحميضي تنظم الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية بوزارة الصحة لقاء "رؤساء فرق الحماية من العنف والإيذاء" وذلك بمنطقة الرياض يوم غد الثلاثاء بفندق الهوليدي إن الميدان.
وأوضح الدكتور عبدالحميد بن عبدالله الحبيب مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية أن اللقاء سيتضمن عددا من الموضوعات حول المستجدات في العنف والإيذاء. ونظام الحماية من الإيذاء الذي يهدف إلى ضمان توفير الحماية من الإيذاء بمختلف أنواعه وتقديم المساعدة والمعالجة والعمل على توفير الإيواء والرعاية الاجتماعية والنفسية والصحية والمساعدة اللازمة لذلك، واتخاذ الإجراءات النظامية بحق المتسبب بالإيذاء ومعاقبته، ويشكل هذا النظام خطوة هامة لوقف العنف والإيذاء وانتهاك الحقوق لشريحة كبيرة من المجتمع، وسيقلل من حالات العنف ضد الأسر سواء داخل محيط الأسرة أو المدرسة أو المجتمع أو في المؤسسات التربوية ودور الإيواء وغيرهما.
من جانبه قال الاستاذ تركي بن عبدالله المالكي المشرف على وحدة الحماية من العنف والإيذاء ضابط اتصال خط مساندة الطفل بوزارة الصحة أن وزارة الصحة ممثلة بالإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية قامت على إعداد التنظيم الخاص بالتعامل مع حالات العنف والإيذاء بالمنشآت الصحية والذي تم تعميمه على جميع مديريات الشؤون الصحية التابعة لوزارة الصحة بالمملكة، ليأتي منظماً للإجراءات والسياسات الداخلية والقطاعات والمنشآت الصحية لمختلف

مناطق ومحافظات المملكة، وتوفير الغطاء النظامي لتعامل المنشآت الصحية مع هذه الحالات وتم من خلاله تشكيل فرق ولجان للحماية من العنف والإيذاء بداخل المنشآت الصحية وترشيح رئيس لفريق الحماية من العنف والإيذاء يمثل كل مديرية.

كما قامت الوزارة بإنشاء مراكز حماية للطفل من العنف والإيذاء في كل منطقة ومحافظة وقد بلغت (23) مركزاً تم اعتمادها بحيث تقوم بالمساهمة في استقبال حالات العنف ضد الأطفال والتعامل معها بمهنية ورصدها ضمن السجل الوطني لتسجيل حالات العنف والإيذاء.

وأشار إلى أنه تم تعامل فرق ولجان الحماية من العنف والإيذاء بجميع المنشآت الصحية التابعة لوزارة الصحة خلال العامين السابقين 1433ه و 1434ه مع 3161حالة عنف وإيذاء كان أغلبها اعتداء جسدي.

أطفال التسول في جدة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

عدسة - محمد كديش

شاب إفريقي يحمل طفلة ويطوف بها بعض الشوارع وأمام الإشارات في جدة من أجل التسوّل، حيث انتشرت ظاهرة وجود الأطفال من أجل استعطاف المارة، وكان استخدام الأطفال للتسوّل في السابق مقتصرًا على النساء، إلاّ أن الأمر تجاوز ذلك لتصل إلى الصبية والشباب الذين يستخدمون الأطفال في هذا الغرض.

ورشة لكفيفات 9 دول بالرياض

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م

اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض

بحضور سمو الأميرة نورة بنت عبدالله الفيصل آل سعود تنطلق اليوم فعاليات برنامج الورشة الإقليمية التدريبية للكفيفات التي تستضيفها جمعية المكفوفين الخيرية بمنطقة الرياض (كفيف) وينظمها الاتحاد الآسيوي للمكفوفين، وذلك بفندق ماريوت كورت يارد. وتستهدف الورشة كفيفات جمعيات المكفوفين الأعضاء في اتحاد آسيا للمكفوفين، إقليم الشرق الأوسط، حيث بلغ عدد المشاركات أكثر من 30 كفيفة يمثلن 9 دول آسيوية هي البحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة والكويت ولبنان والأردن والعراق واليمن، بالإضافة للدولة المستضيفة المملكة العربية السعودية.

الأمير سعود بن عبدالمحسن: لا حرج في تولي المرأة مركزاً قيادياً

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720706.htm

متعب العواد (حائل)

أكد صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل رئيس الهيئة العليا لتطوير حائل، أنه في ظل التطور العلمي الذي يشهده العالم من حولنا، فإنه لا مكان إلا للمتميزين سلوكيا وفكريا وعمليا.

وتناول سموه في حوار خص به طلاب في المرحلة الابتدائية بحائل وهم أسامة العتيق، غلا الحماد، رغد المذعور، مصعب الجنيدي، لصحيفة «تعليم حائل الفصلية»، مع انطلاق العام الدراسي الجديد؛ تناول أيام الدراسة في الزمن الجميل، .

• ما الذكريات التي ما زالت عالقة في ذهن سموكم منذ مراحل الدراسة؟

لكل شخص منا ذكريات «جميلة» على مقاعد الدراسة بمختلف مراحلها خاصة عندما نكون مستجدين في المرحلة الابتدائية ونحن نعيش لحظات انفصال «إجبارية» عن الوالدين في أول يوم دراسي، حقائبنا الجميلة التي ربما كانت أثقل منا، أقلامنا التي اعتادت على خربشاتنا على أي ورقة، ذكراها ما زالت باقية في قلوبنا وما زلت أتذكر أننا كنا نقوم بإحضار كراسي الدراسة معنا من المنازل لقلة الإمكانيات في ذلك الوقت، وكنا نتسابق أنا وشقيقي الأمير بدر بن عبدالمحسن فجر كل يوم للاستعداد ليوم دراسي جديد.

• طموحات سموكم لقطاع التربية والتعليم في المنطقة خلال الفترة القادمة؟

الطموحات كبيرة والأماني تتسع، أن تزداد فاعلية هذا القطاع الكبير بطلابه وطالباته والهيئتين التعليمية والإدارية ومبانيه المدرسية وتحقيق تطلعات القيادة الرشيدة بأن تكون المخرجات التعليمية تتوازى مع بلدان العالم الأخرى، وحائل جزء لا يتجزأ من منظومة وزارة التربية والتعليم، ونطمح أن تكون بيئة التعليم في المنطقة بيئة جاذبة وتحقق تطلعاتنا كمواطنين لرسم مستقبل تنموي باهر من خلال الاستثمار في أبنائنا وبناتنا الطلاب والطالبات وليعلم الجميع أن التغيير لن يحدث بين عشية وضحاها لكن يحتاج لوقود كبير من الصبر والتفاني والإخلاص في العمل حتى نستطيع أن نحدث الفارق الايجابي لمصلحة مستقبل البلاد.

وتعليم حائل يزخر بالكثير من المواهب الإدارية القادرة على قيادة هذا القطاع الكبير نحو التميز والإبحار به في محيطات الإبداع، أضيفوا لذلك أن المواهب الطلابية في حائل كثيرة وتحتاج فقط لاكتشاف وتعزيز حتى تستطيع تقديم نفسها.

• حققت الطالبة شادن الشمري من حائل خلال الأيام الماضية الميدالية الذهبية في الاولمبياد الوطني للرياضيات الثالث لدول الخليج العربي (GMO2014) المنعقد في العاصمة العمانية مسقط.. كيف يشاهد سموكم هذا الانجاز للوطن؟

ما حققته الطالبة المميزة شادن الشمري من نجاح وإبداع يعبر عن المردود الحقيقي لما تبذله قيادة هذا البلد الطاهر وعلى رأسهم رجل التربية والتعليم الأول خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد النائب الثاني حفظهم الله، وعمل دؤوب لقيادات وزارة التربية و التعليم وعلى رأسهم صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل وزير التربية والتعليم للارتقاء بالعمل التربوي وهو ما كنت اقصده في السؤال السابق من وجود مواهب مبدعة في حائل تحتاج لاكتشاف فقط ودعم معنوي لتخرج ما في جعبتها من مواهب.. والابنة شادن الشمري مثال حي لكافة طلاب وطالبات المنطقة بأن العمل المتميز والمبدع سيجبر الناس والمجتمع للالتفات له ويكون لبنة أساسية يمكن الانطلاق منها لفضاءات أوسع نحو التميز والوصول للهدف من جانب ورفع اسم البلد في المحافل العلمية العالمية من جانب آخر والإسهام في تنمية البلد من خلال المشاريع والبحوث التي يقدمها طلاب التعليم العام.

• أصبح للمرأة دور قيادي من خلال تسلمها لمناصب قيادية في عدد من القطاعات سواء في أجهزة الدولة أو القطاع الخاص، هل يتوقع سموكم تطورا لدور المرأة خلال الفترة المقبلة؟

الاعتراف بقدرة المرأة على تولي المناصب الإدارية العليا شبه مؤكد إن لم يكن مؤكدا، والمقولة التي يرددها الكثيرون (يجب وضع الرجل المناسب في المكان المناسب) أعتبرها من المصطلحات الإدارية الخاطئة، والصواب عندي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، أن نضع المرأة في بعض الأماكن الإدارية المناسبة لإدارة النساء أفضل بكثير من أن يديرها الرجال، والحياة شراكة بين الرجل والمرأة والزواج أول وأقدس شراكة بين الرجال والنساء وبدونهما تنقرض الحياة، وما الحرج في أن تحتل مركزا قياديا في التعليم النسائي يناط بها التعليم النسوي والتعليم العالي النسوي لتهتم المرأة باحتياجاتها بنفسها وتأهيل أجيال تحافظ على الأسرة وتكوين مجتمع متماسك ومعتز بالدين الإسلامي.

• ما نصيحة سموكم لأبنائكم وبناتكم الطلاب والطالبات والمعلمين والمعلمات في بداية العام الدراسي الجديد؟
بارك الله فيكم ونتطلع إلى المزيد منكم خلال الأعوام القادمة وفرحتنا بكم لأنكم أبناؤنا وقادرون على إكمال منجزات البلاد، والوقت الحالي لا مكان إلا للمتميزين سلوكيا وفكريا وعمليا للتطور المستمر في العالم من حولنا، والنبوغ لا يعتمد على الإمكانيات فقط بل وقوده الفكر الذي يحرك الجميع وما نشاهده من شركات عالمية الآن كانت بدايتها فكرة وبوجود الفكر المتميز تم العمل عليها وتطويرها بشكل مستمر لتصبح الآن من أكبر الشركات في العالم.

قلن: "الإدارات تأخرت بالرفع لنا".. وطالبن بإنهاء إجراءات تعيينهن "البديلات" لـ"سبق": ضعنا بين "التربية" و"المدنية" من أجل الوظيفة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/ePjgde

عبدالله السالم- سبق- الدمام:
طالبت المعلمات البديلات المكتملة أوراقهن، إدارات التربية والتعليم في كل المناطق، برفع أوراقهن للوزارة ليتم تعيينهن أسوة بزميلاتهن البديلات المتعينات مُسبقاً، مشيراً إلى أن هذا التأخير غير المبرر - كما وصفوهن- تسبب لهن بإحباط شديد لانتظار الوظيفة.
وقلن في شكوى تلقتها "سبق" إن إدارات التربية والتعليم تأخرت بالرفع لنا، ووقع لنا ظلم كبير من الإدارات؛ ما تسبب لنا بضيق نفسي ومعاناة لا يعلمها إلا الله من عدة إدارات تعليمية، ومن مختلف محافظات المملكة.
وأضفن: "نحن خدمنا وطننا مُسبقاً في مجال التعليم بكل حبٍ وتفانٍ وإخلاص، ولنا حق المواطنة والتوظيف، فنحن نطالب بالتسهيل علينا، والسرعة في إتمام إجراءات قبولنا، وفتح بوابة تكامل في موقع وزارة التربية والتعليم لنا أسوة بزميلاتنا اللاتي شملهن الأمر الملكي، وتم تعيينهن وباشرن في مقر أعمالهن، بينما نحن بقينا في وضع معلق بين الإدارات والوزارة، ولم يتم تنفيذ الأمر الملكي بحقنا، ومضى عام كامل ونحن على هذا الوضع الذي لا يرضي أحداً على الرغم من صدور أمر ملكي لنا".
وتابعن في شكواهن: "نطالب وزارة التربية والتعليم، ووزارة الخدمة المدنية، بالنظر لموضوعنا بعين الرحمة والمسؤولية الملقاة على أكتافكم، والبت السريع في وضعنا، وإنهاء إجراءات تعييننا بشكل سريع وعاجل".

"الجفري" استقبل الوفد الأمريكي.. وناقشوا العلاقات البرلمانية بين البلدين

20

"الشورى" و"الكونجرس" يستعرضان جهود السعودية في محاربة الإرهاب

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/uOjgde

عبدالله البرقاوي- سبق- الرياض:
استقبل نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري في مكتبه بمقر المجلس اليوم الأحد وفداً من الكونغرس الأمريكي الذي يزور المملكة حالياً ويضم عدداً من مستشاري ومساعدي أعضاء الكونغرس.
وفي التفاصيل، رحب الدكتور الجفري بأعضاء الوفد، منوهاً بالعلاقات المتميزة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، في مختلف المجالات، وبخاصة العلاقات البرلمانية بين مجلس الشورى والكونغرس الأمريكي.
ودار حوار بين الدكتور الجفري وأعضاء الوفد الزائر تمحور حول مهام المجلس، والدور التشريعي والرقابي الذي يقوم به المجلس ولجانه المتخصصة، وتناول أيضاً جهود المملكة في تعزيز السلام الدولي وفي مواجهة آفة الإرهاب، وجهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بهذا الصدد، كما استعرض اللقاء كلمة خادم الحرمين الشريفين التي وجهها لقادة عدد من الدول الشقيقة والصديقة عبر سفرائهم عند استقباله لهم ـ حفظه الله ـ مؤخراً ودعوته زعماء العالم إلى الإسراع في محاربة الإرهاب.
وأكد نائب رئيس مجلس الشورى اهتمام المملكة بالتواصل مع المجتمع الدولي وتنسيق الجهود الدولية لمواجهة الإرهاب الذي تصدت له المملكة وواجهته بكل حزم إدراكاً منها بخطر هذه الآفة على الأمن الوطني والاستقرار الدولي، مشيراً إلى أن القيادة الرشيدة في المملكة العربية السعودية أكدت ولازالت تؤكد على أهمية توحيد الجهود الدولية في مواجهة التطرف والإرهاب.
وأضاف أن المملكة ولله الحمد تعيش نهضة تنموية استثنائية في عهد خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ الذي وجه ثروات البلاد نحو الاستثمار في الإنسان السعودي ورفع مستوى معيشته وتحقيق الحياة الكريمة له، مشيراً إلى أن المملكة تشهد حراكاً تنموياً ضخماً خصوصاً في المجالات التي تستهدف قطاع الشباب الذين يحظون برعاية كريمة في تعليمهم داخلياً وخارجياً وفي رعاية مشاريعهم ودعمها وتمكينها من الاستمرار وفي إيجاد الفرص الوظيفية التي تتواءم مع تأهيلهم العالي.
وبشأن دخول المرأة في عضوية مجلس الشورى أشار إلى أن الإرادة الملكية الكريمة عكست الثقة والدعم غير المحدود الذي حظيت به المرأة السعودية من لدن خادم الحرمين الشريفين ـ حفظه الله ـ؛ وجاءت هذه الثقة الملكية تتويجاً للمسيرة المميزة للمرأة السعودية في العمل الحكومي وفي الكثير من المجالات الحيوية مثل الطب والتربية والتعليم حيث أثبتت المرأة السعودية جدارتها في العديد من المناصب القيادية التي تبوأتها خلال هذه الفترة مشيراً معاليه إلى أن تعيين المرأة في مجلس الشورى أسهم بفاعلية في تطوير أعمال المجلس ودعم شمولية قراراته.
وحول الرسالة التي تريد المملكة إيصالها للمجتمع الأمريكي الذي لا يدرك الكثير من الحقائق عن المملكة العربية السعودية لفت إلى أن المملكة العربية السعودية هي مهبط الوحي ومصدر الرسالة المحمدية التي تدعو إلى التسامح والسلام، ومن خلال سياساتها وتواصلها الخارجي تهدف دائماً لإيصال رسالة السلام والطمأنينة بين الشعوب، كما أنها تضطلع بمهمة الوقوف في وجه التطرف والإرهاب الذي لا يمثل سماحة الإسلام؛ بصفتها بلد الحرمين الشريفين ومبعث الرسالة المحمدية السمحة، ورسالتها دائماً إلى المجتمع الدولي بأن الإرهابيين لا يمثلون الإسلام ولا تسامح الإسلام مع أتباع الأديان والمعتقدات الأخرى، مؤكداً أن الإسلام يتعرض للتشويه من قبل جماعات إرهابية تدعي زوراً وبهتاناً أنها تمثل الإسلام والإسلام منها براء.
من جانبهم، عبر أعضاء وفد الكونجرس الأمريكي عن سعادتهم بزيارتهم للمملكة العربية السعودية، مؤكدين أهمية العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة، وعبروا عن تقديرهم للمواقف الحازمة التي اتخذتها قيادة المملكة العربية السعودية في مواجهتها للإرهاب مشيرين إلى أن دعوة خادم الحرمين الشريفين للمجتمع الدولي لتسريع التعاون في مواجهة الإرهاب نابع من حرص المملكة على الحزم في مواجهة هذه الآفة التي لا تمثل أي دين أو عرق.

وعقب اللقاء تجول أعضاء وفد الكونغرس الأمريكي في أروقة المجلس، وقاعاته المختلفة.
وحضر اللقاء رئيس لجنة الصداقة السعودية الأمريكية في مجلس الشورى عضو المجلس الدكتور خالد العواد وعضو المجلس عضو اللجنة الدكتور طارق فدعق.

وفد وزارة الشؤون الاجتماعية: العقوبات الفردية أولى

الاحتفاظ بـ 4 يتيمات متهمات بالشغب في دار الرعاية بأبها

المصدر: جريدة سبق الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/yNjqde

سبق- أبها:
أكد الناطق الإعلامي باسم الشؤون الاجتماعية بمنطقة عسير علي الأسمري، أنه تقرر الإبقاء على أربع فتيات من المتهمات بإثارة الشغب في دار رعاية الفتيات بأبها لاستكمال الإجراءات بحقهن، وفقاً لما أقرته هيئة التحقيق والادعاء العام بعسير.
وقال "الأسمري" لـ"سبق": "وفد من وزارة الشؤون الاجتماعية قام خلال الأسبوع الماضي بزيارة الدار والاطمئنان على أوضاع الفتيات، وقد أثبت تقرير اللجنة التي جاءت لاستطلاع أوضاع الدار أن كافة الإجراءات المتبعة سليمة مع وجود بعض الاعتراضات على العقوبات الجماعية، حيث رأت اللجنة أن العقوبات الفردية أولى".
وأضاف: "نحن بحاجة إلى الإعلام التربوي والتعليم لبث روح المواطنة والنظام في نفوس هؤلاء اليتيمات وتعريفهن بضوابط الأنظمة والحقوق والواجبات؛ فهن مواطنات يطبق عليهن النظام كما يطبق على غيرهن؛ على خلفية ارتكابهن أعمال الشغب وإتلاف الممتلكات العامة".
وأردف: "صدرت بحقهن لائحة الدعوى العامة بمعرفة هيئة التحقيق والادعاء العام لعدم التزامهن بالأنظمة، وقد اطلع أمير منطقة عسير على كافة مجريات هذه القضية وتابع شخصياً وضع اليتيمات".
وتابع "الأسمري": "العقوبات التي طبقت ضدهن ليست جائرة ومخالفتهن للأنظمة هي السبب في الإجراءات التي تتخذ الآن من تطبيق للائحة العقوبات ضدهن كحال أي مواطن يعبث بالممتلكات العامة".
وقال: "دور دار الحضانة الاجتماعية هو دور إيوائي حيث تقدم لهن الرعاية والعناية والاهتمام وهو ليس دوراً قضائياً، فالدار قدمت لهن كافة احتياجاتهن وكان يجب عليهن المحافظة على ممتلكات الدار من العبث والتخريب".

غرامة وحرمان المخالفين من الاستقدام

اليوم .. بدء التأمين الإلزامي على أسر المقيمين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/25/article_879945.html

أمل الحمدي من جدة

قال لـ "الاقتصادية" مجلس الضمان الصحي إن الإلزام بالتأمين الصحي على جميع أفراد أسر المقيمين في المملكة يبدأ اعتبارا من اليوم، عبر ربط التأمين برقم إقامة كل فرد من الأسرة على حدة بعد أن كان يسجل التأمين برقم إقامة الأب فقط.

نايف الريفي

وقال نايف الريفي، المتحدث الرسمي في المجلس: إن الأمانة العامة لمجلس الضمان الصحي قامت بتنسيق الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة، لتعزيز آلية التطبيق الذي بدأ اعتبارا من مطلع أيلول (سبتمبر) الجاري.

وأشار المتحدث الرسمي إلى العقوبات إذا لم يشترك صاحب العمل أو لم يدفع أقساط الضمان الصحي التعاوني عن العامل لديه، فيتم إلزامه بدفع جميع الأقساط واجبة السداد إضافة إلى دفع غرامة مالية لا تزيد على قيمة الاشتراك السنوي عن كل فرد، مع جواز حرمانه من استقدام العمال لفترة دائمة أو مؤقتة.

وفي حال أخلت أي شركة من شركات التأمين التعاوني بأحد التزاماتها المحددة في وثيقة الضمان الصحي التعاوني، يتم إلزامها بالوفاء بهذه الالتزامات وبالتعويض عما نشأ عن الإخلال بها من أضرار، إضافة إلى دفع غرامة لا تزيد على خمسة آلاف ريال عن كل فرد مشمول بالوثيقة محل المخالفة.

وقال الريفي: إن إلزام التأمين الصحي لأفراد أسرة المقيم نص عليه النظام الأساسي للتأمين الصحي، واليوم يبدأ تطبيقه الإلزامي في جميع شركات التأمين العاملة بالتأمين الصحي، البالغ عددها 28 شركة تأمين معتمدة.

الإلزام بالتأمين جاء بعد تنسيق الربط الإلكتروني مع الجهات ذات العلاقة.

وبلغ عدد المشتركين في هذه الشركات 9.7 مليون شخص، منهم 2.7 مليون سعودي عامل في القطاع الخاص، بلغ مجمل شكاويهم في العام الماضي 1600 شكوى، 85 في المائة منها على شركات التأمين، و 12 في المائة على أصحاب العمل، و22 في المائة على مقدمي الخدمات و1 في المائة شكاوى في جوانب أخرى.

وذكر المتحدث الرسمي أن مجلس الضمان حدد آخر موعد لتطبيق لائحة الضمان الصحي التعاوني في نهاية حزيران (يونيو) من العام المقبل، وبعدها لن يتم العمل بموجبها؛ كما قال.

وأشار إلى أبرز ما تضمنته اللائحة الجديدة، كرفع حد المنفعة للوثيقة إلى 500 ألف ريال عوضا عن 250 ألف ريال، وتكاليف السماعات الطبية بحد أقصى ستة آلاف ريال، وتكاليف حالات تلف صمامات القلب 70 ألف ريال كحد أقصى.

وأيضا تكاليف إجراء عملية بحد أقصى 50 ألف ريال، وتكاليف مرض الزهايمر والتوحد بحد أقصى 15 ألف ريال، والبرنامج الوطني للفحص المبكر لحديثي الولادة للحد من الإعاقة وتكاليف حالات الإعاقة بحد أقصى 100 ألف ريال، وتكاليف ختان الذكور 500 ريال وتخريم أذن الأنثى 300 ريال.

من جهته، أوضح عدنان خوجة، العضو السابق في لجنة التأمين بغرفة جدة، أن إلزام التأمين على أفراد أسرة المقيم موجود في النظام سابقا لكنه لم يفعّل، والآن أصبح مفعلا ومربوطا برقم إقامة الفرد.

وأضاف: "كان أفراد الأسرة المؤمن عليهم مربوطين برب الأسرة فقط وبعدد محدد، لكن النظام من اليوم سيطبق التأمين على كل فرد في الأسرة مهما بلغ عددها وتنوعها، ومربوط برقم الإقامة".

وأشار إلى أن كثيرا من الشركات كانت تكتفي بالتأمين على ثلاثة من أفراد الأسرة فقط، والآن أصبح لازما على جميع أفراد الأسرة، ما سيحد من التلاعب في بطاقات التأمين وسيصبح الجميع حاصلا على بطاقة خاصة به؛ كما قال.

وحول تحمل تكلفة التأمين قال: "إلى الآن لم ترد معلومات مؤكدة حول من يتحمل تكلفة تأمين أفراد الأسرة، الشركة أو الأب، خاصة في حال تقدم المقيم بطلب استقدام أفراد أسرته".

وحول أداء شركات التأمين أضاف: "بعض شركات التأمين هذا العام حققت أداءً جيدا مقارنة بالعام الماضي، خاصة الشركات القيادية التي حققت خسائر كبيرة في العام الماضي واستقرت أوضاعها في هذا العام".

معاقونا .. شريحة اجتماعية كبيرة جديرة بالاهتمام

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720639.htm

غسان بادكوك

حينما يتعلق الأمر بالإعاقة في المملكة، فإن أول ما يتبادر إلى ذهني هو اختلافي مع أمرين بشأنها؛ أولهما هو تسمية المعاقين بذوي الاحتياجات الخاصة، وهي العبارة «المخففة» التي أتفهم جيدا دواعي حرص البعض على إطلاقها عليهم؛ لأن مفردة (معاق) ـ في تقديري ـ هي أكثر وقعا في نفوس غير المعاقين، خصوصا واضعي السياسات ومقدمي الخدمات الذين يتعين عليهم مساعدة من قدر عليهم أن يكونوا معاقين، وبالتالي فكلمة (معاق) ليست عيبا أو نقيصة لنتجنب استخدامها، بل هي أدعى للاهتمام بشؤونهم، ولفت الأنظار إلى معاناة معظمهم في مجتمعنا من التمييز والإهمال، أو التقصير في أفضل الحالات، مع الأخذ في الاعتبار أن الإعاقة هي موضوع وثيق الصلة أيضا بالصحة العامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان البعض قد يعتبر الاختلاف السابق شكليا ويختص بوجهة نظري الشخصية، فإن الأمر الثاني ليس كذلك لأنه يتعلق باختلافي مع تقديرات عدد المعاقين السعوديين مقارنة بالأرقام المعلنة، ويعود ذلك لتجاهل الإحصاءات الرسمية توثيق عددهم، الأمر الذي يلقي بظلال من الشك على دقة الأرقام المتداولة محليا، والتي تقدرها مصادر صحفية بنحو ٧٣٠ ألف مواطن معاق، في حين أعتقد بأن عددهم الفعلي يزيد على الرقم السابق بنسبة كبيرة تبلغ نحو ٢٥% ليصل إلى مليون معاق!، وبذلك فإنهم يمثلون إحدى الأقليات الاجتماعية الأكبر حجما، والأقل حظا، والأجدر بالرعاية، علما بأن عدد السكان السعوديين ـ وفقا لأحدث إحصاء ـ يبلغ 20.3 مليون نسمة، وبنسبة نمو تبلغ 2.7% سنويا.

وبصرف النظر عن تفاوت التقديرات حول المعاقين السعوديين، فإن المؤكد هو أمران هما: ضخامة تعدادهم، ومحدودية الاهتمام باحتياجاتهم، وهو ما يطرح المزيد من التساؤلات والمسؤوليات على الأجهزة الحكومية، ويضاعف الأعباء على أسر المعاقين والمجتمع بشكل أوسع، ولا يتوقف الأمر عند ذلك، حيث تشير دراسات أكاديمية وصحية إلى أن هناك معاقا جديدا بين كل ٥٠٠ ولادة حديثة، وبتطبيق ذلك على نسبة النمو السكاني للمواطنين حاليا، سيتضح أن عدد المواليد الجدد سنويا يناهز ٥٤٠ ألف مولود، وهو ما يعني أن عدد «ذوي الاحتياجات الخاصة» يرتفع بواقع ١٠٨٠ معاقا سعوديا إضافيا كل عام؛ على أقل تقدير.

وتجدر الملاحظة هنا أن الإحصاءات السابقة تختص فقط بالإعاقات الخلقية، ومن بينها مرضى التوحد ـ الذين يتجاوز عددهم نحو ربع مليون طفل في المملكة ـ إضافة للمصابين بمتلازمة داون، وأصحاب الإعاقات الحركية والسمعية والبصرية، في حين تسهم حوادث المرور والعمليات الجراحية وبعض الأمراض المزمنة والشيخوخة والعنف في إضافة المزيد من المعاقين على التركيبة الديموجرافية للمواطنين، وعلى ضوء «الحقائق» و«التكهنات» السابقة، فنحن إزاء تحدٍ وطني وإنساني كبير، لا أعتقد مطلقا أننا أوليناه ما يستحقه من الاهتمام؛ إن على مستوى التشريعات والبرامج والمبادرات، أو على مستوى التوعية والمرافق والخدمات.

ورغم أن قيادتنا الرشيدة لم تأل جهدا في توجيه مسؤولي مختلف الأجهزة الحكومية المعنية بالإعاقة لبذل المزيد من الاهتمام بالتحديات التي يواجهها المعاقون، واعتماد المخصصات المالية المناسبة لذلك، فإن أصابع الاتهام بالتقصير تجاه

معاقينا تتجه نحو المسؤولين المباشرين عن تلك الأجهزة، حيث يعتقد الكثيرون بأنهم أخفقوا في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالتعامل المطلوب مع قضايا الإعاقة، بدءا من إعادة تأهيل المعاقين مجتمعيا بالشكل والقدر المطلوبين، ومرورا بتحسين نوعية حياتهم ودمجهم في المجتمع، وانتهاء بضمان حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، وتحقيق تكافؤ الفرص أمامهم.

ولو أردت تلخيص أبرز مطالب المعاقين والأسر التي تحتضنهم، فإنها تتمثل في توفير عوامل الحياة الكريمة لهم من خلال منظومة من المبادرات؛ أبرزها إعطاء ذوي الدخل المنخفض منهم (أو أسرهم) أولوية السكن في برامج الإسكان الحالية، وتوفير المؤسسات العلاجية الحكومية التي تهتم بتحسين حالة إعاقاتهم، وإنشاء المدارس المتخصصة التي تتناسب مع طبيعة احتياجاتهم بعد اضطرار معظم الأسر غير القادرة على إبقاء أبنائها المعاقين في المنازل بدون تعليم، في حين تقوم العائلات الميسورة بإرسالهم لخارج المملكة في مؤسسات متخصصة، أو دفع رسوم باهظة تصل لمائة ألف ريال سنويا لإلحاقهم بالمدارس الخاصة المحدودة العدد محليا، في الوقت الذي تبلغ إعانة الشؤون الاجتماعية ٨٠٠ ريال شهريا للطفل المعاق!.

ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل تشمل مطالب المعاقين توفير بنية تحتية وفوقية صديقة لهم، سواء في الشوارع العامة أو المباني العامة والحكومية والمكتبية؛ تشعرهم بحرصنا عليهم، وتسهيلات ووسائل مواصلات تلائم ظروفهم، ويكتمل ذلك بإعطاء المزيد من الحوافز لمؤسسات الأعمال من أجل توظيفهم في أعمال تتناسب مع طبيعة الإعاقات التي يعانون منها، الأمر الذي سينعكس بالإيجاب على أوضاعهم الاجتماعية والمادية والنفسية، ويساعدهم ليس فقط على التكيف مع أعاقاتهم، بل ويحفزهم على اكتشاف واستثمار مواهبهم وطاقاتهم بعد أن حبى الله الكثيرين منهم بقدرات خاصة في مجالات عديدة.

ولعل نقطة الانطلاق الجادة للتعامل مع قضايا الإعاقة في مجتمعنا هي القضاء على البيروقراطية والتراخي الملحوظ الذي أدى إلى إعاقة تنفيذ كثير من القرارات المهمة، وعلى رأسها تفعيل المجلس الأعلى للإعاقة الذي صدر قرار بإنشائه منذ ٢١ عاما، وبالإضافة لذلك يتعين المبادرة إلى إقرار استراتيجية وطنية موحدة لذوي الإعاقات، وربما تكوين هيئة عليا تختص بشؤونهم تضم في عضويتها الوزارات المعنية بهم بشكل مباشر، وهي الشؤون الاجتماعية، والصحة، والتربية والتعليم، والعمل، والمالية بطبيعة الحال، بدون ذلك سوف يستمر المعوِّقون في إعاقة المعوَّقين، ولمن يشكك في ذلك ما عليه سوى السؤال عن «مهزلة» سيارات المعاقين حركيا التي لا تزال قائمة ولم تحل بعد!.

ختاما، إذا كان لي أن أطرح بعض المهام على الهيئة المقترحة، فهي البدء بوضع تصور شامل للاستراتيجية المطلوبة، ودعم تنفيذ الميثاق الدولي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات CRPD، واقتراح التشريعات اللازمة لحماية ودعم المعاقين تمهيدا لتقديمها لمجلس الشورى، وإزالة العراقيل التي تحول دون مشاركتهم في المجتمع بشكل فاعل، والتنسيق بين كافة الجهات الحكومية والقطاع الخاص من أجل النهوض بأوضاع ذوي الإعاقات وتوفير الحياة الكريمة لهم، وتذليل كافة المعوقات التي تكتنف معيشة هذه الفئة الغالية.

تخفيض ساعات العمل ظلم للموظف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140901/Con20140901720636.htm

صالح إبراهيم الطريقي

أخيرا انتصرت «وزارة العمل» لموظفي القطاع الخاص، ورفعت مسودة النظام الجديد «للعمال» المتضمن بند خفض ساعات العمل الأسبوعية إلى 40 ساعة لموظفي القطاع الخاص، ومنحهم يومين إجازة أسبوعية، إلى مجلس الوزراء ليتم إقرار النظام، فيصبح ساري المفعول ساعة توقيع المجلس عليه.

أقول: انتصرت لأن رجال الأعمال و«مجالس الغرف التجارية» التي أعضاؤها تجار أيضا، اشتغلوا كثيرا على تعطيل مشروع خفض ساعات العمل، وأخرجوا دراسات ليؤكدوا أن تخفيض ساعات عمل «الموظفين بالأرض» ستضر باقتصاد البلد، مع أني لا أعرف كيف يمكن لتحقيق العدل أن يصبح مضرا، كذلك تقليل ساعات العمل للموظف، سيخلق فرص عمل جديدة.

ما يهم هنا بعد هذا الانتصار «للموظفين بالأرض»، كيف يمكن لوزارة العمل بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وخبراء القانون، ألا يتحول «تخفيض ساعات العمل» إلى ظلم للموظفين؟

وأعني هنا المماحكة القانونية التي قد تلجأ لها الشركات التي لن تستسلم بسهولة، فتدخل موظفيها في جدل قانوني طويل حول بنود العقد، ونفس الشركات طويل في المماحكات القانونية، ويمكن أن تضغط على الموظف إن ترك وحيدا في هذه المماحكة القانونية التي قد تلجأ لها بعض الشركات.

فترجع للعقد القانوني بينها وبين الموظف، وللبند الذي يتحدث عن «العمل ستة أيام بالأسبوع مقابل مبلغ مالي وقدره كذا»، وأن عمل الموظف «5 أيام بالأسبوع» يعني إخلال بالعقد، وسيترتب عليه تخفيض للراتب، وقانونيا لن يستطيع الموظف فعل شيء سوى أن يقبل بهذا، لأن البديل إلغاء العقد دون أن يترتب على الشركة شيء، لأن من أخل بشروط العقد الموظف.

أضف إلى ذلك، خفض المرتب في تجديد العقود بعد النظام الجديد، فباستطاعة الشركة أن تضغط على الموظف، بأنها كانت تدفع له مرتبا وقدره مقابل عمل «6 أيام بالأسبوع»، وأنها ستخفض المرتب لانخفاض ساعات عمله، ولن يحتمل الموظف هذا الصراع وحيدا وسيقبل بالشروط الجديدة، خصوصا أنه لا يوجد «هيئة مدنية للعمال» لتسانده.

فكيف ستحل وزارتا العمل والتجارة هذا المأزق القانوني الجديد «الإخلال في بنود العقد بين الشركة والموظف» الذي بالتأكيد ستستغله الشركات لتحقيق مصالحها الاقتصادية، حتى لا يؤدي تخفيض ساعات العمل إلى ظلم جديد للموظف؟.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

المحاكم العمالية .. المطلوب آلية عمل أفضل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 6 ذو القعدة 1435هـ - 1 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/01/article_882154.html

كلمة الاقتصادية

في الوقت الذي يترقب فيه سوق العمل السعودي انطلاق المحاكم العمالية مع بداية عام 1437هـ، أعلنت وزارة العمل أن هيئات تسوية الخلافات العمالية فصلت في 12.8 ألف قضية، انتهت 1.8 ألف منها بالصلح بين طرفي العلاقة التعاقدية، أما القضايا المستأنفة فبلغ عددها 3.5 ألف قضية، في حين تلقت الهيئات الابتدائية منذ مطلع العام الهجري الجاري حتى نهاية شعبان الماضي 78.5 ألف قضية، منها 63 ألف قضية مدورة من فترات سابقة، وهذه الإحصائية التي تشير إلى وجود خلافات عمالية، إلا أنها تشير إلى انخفاض عدد النزاعات بعد مهلة التصحيح.

إن دور القضاء العمالي تطبيق الأنظمة واللوائح على الدعاوى العمالية وحفظ حقوق الأطراف عند الفصل في المنازعات العمالية، حيث يولي نظام العمل اهتماما خاصا لتسوية الخلافات العمالية التي تنشأ بين طرفي العمل، العامل وصاحب العمل سواء كان فردا أو منشأة، ولذا يتم تسوية النزاعات من خلال ثلاثة مستويات هي: مكاتب العمل، الهيئات الابتدائية، والهيئات العليا لتسوية الخلافات العمالية.

ولأهمية الخلافات العمالية سترعى وزارة العمل فعاليات منتدى الحوار الاجتماعي الرابع تحت عنوان "التسويات الودية وهيئات تسوية الخلافات العمالية" في مدينة الرياض في الثالث من أيلول (سبتمبر) لمدة يومين، وسيناقش المنتدى التسويات الودية، وهيئات تسوية الخلافات العمالية، وآلية تعزيز ودعم صلاحيات مكاتب الصلح والتسوية الودية. ومن أهم الموضوعات أيضا الأسباب المؤدية لزيادة أعداد القضايا العمالية، ودراسة الحلول المقترحة لخفض معدلاتها، ودور التوعية بالحقوق والواجبات من خلال الأنظمة والقوانين، في خفض أعداد النزاعات العمالية.

إن تنظيم العمل من الركائز الأساسية التي تؤدي إلى حفظ الحقوق، ويكون ذلك فقط من خلال سن قانون أو لائحة تؤمن الحماية لكل الأطراف، خصوصا العمالة المنزلية التي تعاني قصورا في تنظيم حقوقها وواجباتها، ولأن ضمان وحفظ حقوق صاحب العمل والعامل لا يفرق بين الوافدين بمن فيهم عمالة الخدمة المنزلية وغيرهم، فإنه بالنظر إلى تعدُّد مشكلات وقضايا حقوق العمالة المنزلية التي ينقصها سن نظام لحماية ما يقارب مليون عامل خدمة منزلية، بات من الضروريات التي تتطلب التدخل التشريعي الملائم.

إن نظام العمل يقف إلى جانب العمل وإلى جانب مصلحة العمل بصورة متوازنة تمنع من تحول عقد العمل إلى ضمانة للعامل كما هو الحال في وظائف القطاع العام، وهذا التحول في موقف نظام العمل واضح من عنواني النظامين السابق والحالي، ففي السابق كان نظام للعمل وللعمال وهو الآن نظام العمل فقط، وإن لوزارة العمل صلاحية واسعة في حماية مصلحة العمل وليس الوقوف إلى صف العمال أو أصحاب الأعمال، ولكنها ملزمة باتباع نصوص النظام وعدم مخالفته حتى في تلك اللوائح التنفيذية أو القرارات اللائحية التي تنظم بعض المسائل الدقيقة في نظام العمل.

وستبدأ المحاكم العمالية أعمالها بالنظر في المنازعات العمالية، ومن المتوقع أن تكون هناك آلية عمل أفضل تحقق السرعة وتوفر الدقة في إصدار الأحكام وتعطي لمرحلة الاستئناف دورها في مراجعة الأحكام وضمان تطبيق الأنظمة واللوائح، وهي خبرة قانونية ذات قيمة عملية ونظرية ويجب الاستعانة بها، حيث يتم نقل تلك الكوادر المتميزة من اللجان العمالية إلى المحاكم العمالية، مع تكثيف التدريب ورفع الحصيلة العلمية لقضاة المحاكم العمالية، وسيكون لمركز التدريب العدلي في وزارة العدل دور مهم في مرحلة نشوء المحاكم المتخصصة، ومنها المحاكم العمالية التي تستند في أحكامها إلى نصوص نظام العمل ولوائحه التنفيذية.

حقوق الإنسان في العالم

رابطة للشباب الكويتي دفاعاً عن الحقوق وبعيداً من السياسة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 29 ذو القعدة 1435هـ - 25 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الكويت – ريما البغدادي

هم نالوا دائماً الحيز الأكبر من اهتمامات المسؤولين في الكويت، الحيز الأكبر من التصريحات الإعلامية، وربما من بوادر طرح الأفكار والمشاريع، التي لا تزال في كثير من الأحيان ترواح مكانها. فالشباب الكويتي الذي تصل نسبته في المجتمع الكويت الى 68 في المئة في آخر إحصائية، بدأ منذ سنوات في شق طريقه بنفسه علّه يأخذ فرصته، على أن تكون فرصة حقيقية.

ورابطة الشباب الكويتي واحدة من إحدى المبادرات الشبابية التي جاءت لتحقق تطلعات الشباب على حد وصف القائمين عليها. فهي منظمة شبابية ذات توجه وطني، تأسست عام 2009 في ظل ندرة المنظمات الشبابية في الكويت حينها. أعضاؤها يؤكدون عدم وجود خط سياسي موحد لرابطتهم «في الوقت الراهن» لضمان وصولها الى أكبر شريحة ممكنة من الشباب، فهي تسعى الى العمل على أهداف معينة تخص الشباب بصورة مباشرة لضمان تمثيل الرابطة لمصالح شريحة أوسع.

كيف جاءت فكرة انشاء رابطة شبابية؟ يقول رئيسها عبدالوهاب النجدي النقابي إن نواة فكرة تأسيس الرابطة جاءت حينما اجتمعت مجموعة من الشبان والشابات في أحد الملتقيات الثقافية عام 2006، فحينها تمت مناقشة فكرة تأسيس مظلة تجمع الشباب تحت رايتها لمناقشة الشأن العام وقضايا المجتمع والواقع الثقافي، لا سيما ندرة المنظمات الشبابية في البلاد حينها وعدم وجود دعم فعلي للشباب من جانب مؤسسات المجتمع المدني أو الدولة آنذاك، فتم وضع الخطوط العريضة لمنظمة شبابية تسمى «رابطة الشباب الوطني الديموقراطي» على أن تهتم بالشأن الثقافي والاجتماعي وقضايا الشباب، اضافة إلى تحفيز الشباب على الانخراط في النشاط العام، ولكن كانت البداية الفعلية للرابطة حينما تم انتخاب أول هيئة إدارية لها عام 2009 على أثر مؤتمرها الأول الذي نظم في الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية.

ويعدد النجدي أبرز نشاطات الرابطة: «حملة لمحاربة مشروع الخصخصة المقترح لمجلس الأمة من جانب مجلس الوزراء الكويتي الذي رأت الهيئة الإدارية للرابطة آنذاك أنه غير مناسب لتطلعات جميع الكويتيين، إضافة إلى رؤيتنا أن حل الترهل الحكومي لا يكمن بتصفية القطاعات الحيوية للدولة بل من خلال إعادة هيكلتها ضمن السلطة التنفيذية، وتمت محاربة ذلك خلال التنسيق مع تحالف مكون من مؤسسات مجتمع مدني مختلفة. إضافة إلى ذلك، مارسنا الضغوط على المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع منظمات أخرى لإلغاء الرقابة المسبقة على الكتب في معرض الكتاب السنوي من خلال حملة سمّيت بـ «حق» نظمت مجموعة من الندوات الشعبية والاعتصامات، كما نظمنا ندوات عدة بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس الأمة لإيجاد حلول واقعية لقضية البطالة».

وكيف يمكن منظمة شبابية أن تعمل بلا خط سياسي محدد؟ يجيب النجدي: «نحن نريد أن نصل إلى أكبر شريحة ممكنة من الشباب، لا يوجد للرابطة خط سياسي معين في الوقت الراهن لضمان وصولها الى أكبر شريحة، فالرابطة تعمل على أهداف معينة تخص الشباب بصورة مباشرة، إلا أن لأعضاء الرابطة كأفراد لهم توجهات سياسية قد تكون في بعض الأحيان متباينة».

وعن مدى رضا الرابطة على اهتمام الدولة بالشباب الكويتي على الصعيد السياسي وأيضاً الاجتماعي، اكتفى النجدي بالقول: «حتى الآن بادر مجلس الوزراء بتشكيل حقيبة وزارية تهتم بالشباب سمّتها وزارة الدولة لشؤون الشباب لجذب الطاقات الشبابية وتوجيهها بما يخدم الصالح العام وفق مزاعمها كخطوة ثانية لمؤتمر «الكويت تسمع» الذي نظمه الديوان الأميري الكويتي لاستقطاب الشباب من كل الانتماءات السياسية، كما بادرت الحكومة بالتعاون مع مجلس الأمة الى تأسيس صندوق دعم المشروعات الصغيرة بموازنة مليارية، وفي تصريحات لأحد المسؤولين أن مجلس الوزراء شارف على إعداد اللائحة الداخلية للصندوق.

وتوضح بيبي الخشني نائب رئيس الرابطة والمهتمة بقضايا المرأة والشأن العام، وتتفاعل الرابطه مع قضايا الشباب، كالسكن والبطالة على سبيل المثال، فتقول: «تلك القضايا لا يتم حلها من قبل المنظمات الشبابية وحدها بل من خلال التعاون مع الجهات المختلفة، كما أننا لسنا في سدة اتخاذ القرار بل نحاول التأثير فيه، إلا أن الواضح للعين المجردة التوافق البرلماني-الحكومي لحل تلك القضايا الشعبية في الآونة الأخيرة لامتصاص السخط السياسي على تلك المؤسسات».

ولأنهم كرابطة يتحدثون ضمن أهدافهم عن الدفاع عن حقوق الشباب تشرح الخشني ذلك الهدف: «نسعى بشكل مكثف إلى تسليط الضوء على قضايا مختلفة تهم الشباب كقرار مجلس الوزراء في عام 2009 لإيقاف الدعم الحكومي للطلبة العاملين في القطاع الخاص مما يتعارض مع السياسة العامة للدولة للترويج للعمل في القطاع الخاص كبديل من الاعتماد الكلي على وظائف يوفرها القطاع العام، كما نسعى لإقرار بعثات خارجية لطلبة الدراسات العليا أسوة بطلبة مرحلة البكالوريوس ودعم التحصيل العلمي بصورة أكبر، إضافة إلى ذلك نعمل على إقرار قانون ينظم عمل المنظمات الشبابية والمجموعات التطوعية».

وعن التنسيق بينهم وبين مؤسسات الدولة، تلفت الخشني: «بلا شك نتعاون مع مختلف الجهات الحكومية ذات الاختصاص ونجتمع مع بعض المسؤولين بين الحين والآخر لإبراز آراءنا حول مختلف القضايا وقلقنا في قضايا أخرى، ويتم التنسيق بيننا وبين الجهات الحكومية لتنظيم أنشطتنا في مرافق الدولة والحصول على بعض الأدوات والدعم اللوجستي، كما اجتمعنا مع مسؤولين في الهيئة العامة للشباب والرياضة حول إقرار وسيلة لإعطاء المجموعات التطوعية والمنظمات الشبابية الصفة القانونية للعمل في إطار الدولة، كما اجتمعنا مع مسؤولين من وزارة الدولة لشؤون الشباب لبحث سبل التعاون».

أما نشاطات الرابطة الحالية فيوضحها علي السالم، أمين سر رابطة الشباب الكويتي: «الرابطة تسعى حالياً إلى إيقاف مساعي إدارة البعثات الخارجية في وزارة التعليم العالي لزيادة نسب الثانوية للابتعاث الخارجي كونها تقلص فرص الحصول على تعليم جامعي في ظل زيادة نسب القبول في البلاد ووصول الحد الأقصى للطاقة الاستيعابية في المؤسسات التعليمية المحلية، وذلك من خلال تحرك بالتنسيق مع بعض أعضاء مجلس الأمة الكويتي... ولعل أبرز ما حققته الرابطه بالإضافة إلى كل مساهماتنا كان المشاركة في تأسيس التحالف الكويتي المدني الذي يتكون من ست منظمات ذات توجه مدني ويهدف إلى كتابة تقرير الاستعراض الدوري الشامل الذي يقدم أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة كل اربع سنوات ونصف السنة.

وعن تفاعل الرابطة مع الأحداث التي تمر بها الكويت بين الحين والآخر، يقول السالم: «نتفاعل مع القضايا التي تخص الشباب بصورة مباشرة في الوقت الراهن، فيما قد تكون لتلك القضايا اسقاطات سياسية ولكننا نتعامل بحياد سياسي من دون الدخول في سجالات مع أي طرف».

\

كاريكاتير

المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاثنين
6 ذو القعدة 1435هـ - 1
سبتمبر 2014م

اضغط هنا

الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
6 ذو القعدة 1435هـ - 1
سبتمبر 2014م

اضغط هنا